٢٩

الأزمات المالية في الولايات المتحدة الأميركية

١٨٥٧-١٨٧٩

م.د. علي إبراهيم عيدان

المديرية العامة لتربية ديالى

Financial Crises in the United States of America 1857-1879

Assistant. Professor. Ali Ibrahim Idan

Directorate of Diyala Education

Abstract:

The United States of America has experienced a number of financial crises that varied in their severity and impact on the country. The causes of these crises were diverse, resulting in the collapse of numerous financial and economic institutions. As well as it is causing significant disruption to the country's economic stability. Consequently, it impacted various economic sectors. The crisis of 1837 arose due to financial inflation and a lack of financial reserves in banks. This was followed by widespread panic in 1857 in the United States of America, caused by the bankruptcy of market speculators, including bankers, businessmen, and brokers. These individuals had borrowed substantial sums from banks to finance projects and commercial transactions. This period also witnessed significant growth in local industries, accompanied by a notable decline in purchasing power. The Panic of 1857, a financial crisis in the United States, was triggered by the deterioration of the international economy and the over-expansion of the domestic economy. This was followed by the Panic of 1873, caused by a combination of factors, including the unsound financial policies of the American administration, rampant speculative investments in railroads, the abolition of silver coinage in Germany and the United States, the economic turmoil in Europe resulting from the Franco-Prussian War (1870–1871), and major real estate losses from the Great Chicago Fire (1871) and the Great Boston Fire (1872). These events placed enormous pressure on the reserves of U.S. banks, and the crisis persisted until 1879.

الملخص:

مرت على الولايات المتحدة الامريكية عدد من الازمات المالية، تفاوتت في شدت تأثيرها على البلاد، واختلفت اسباب نشوب تلك الازمات، ما ادت الى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والاقتصادية، وارباك الاوضاع الاقتصادية في البلاد، وبالتالي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ جاءت ازمة عام ١٨٣٧ بسبب التضخم المالي، وقلة الاحتياط المالي في البنوك، تلتها حالة من الذعر واسعة النطاق عام ١٨٥٧ في الولايات المتحدة الامريكية، نتيجة افلاس المضاربين في السوق من الصيرفيين ورجال الاعمال والسماسرة، اذ قاموا بإعارة اموالا طائلة من البنوك لتمويل المشاريع والتعاملات التجارية، رافق ذلك نمو كبير في الصناعات المحلية مقابل ضعف كبير في القدرة الشرائية، وكان ذعر عام ١٨٥٧ أزمة مالية في الولايات المتحدة ناجمة عن تدهور الاقتصاد الدولي والتوسع لمفرط للاقتصاد المحلي ثم جاء ذعر عام ١٨٧٣، اجتمعت عدد من الاسباب لنشوبها، منها: السياسات المالية الغير سليمة للإدارة الامريكية، والاستثمارات المضاربة المتفشية في السكك الحديدية، وإلغاء العملة الفضية في ألمانيا والولايات المتحدة، والتأثيرات الناجمة عن الاضطراب الاقتصادي في أوروبا نتيجة للحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠-١٨٧١)، والخسائر العقارية الكبرى في حريق شيكاغو العظيم (١٨٧١) وحريق بوسطن العظيم (١٨٧٢) في فرض ضغط هائل على احتياطيات البنوك في الولايات الامريكية، وقد استمرت تلك الازمة حتى عام ١٨٧٩.

المقدمة:

عدة الازمات المالية واحدة من أهم الموضوعات التاريخية، لما لها تأثير كبير ومباشر على مؤسسات الدولة وحياة الاخرين، لا سيما الازمات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية، في القرن التاسع عشر، وما نتجت عنها من تغييرات اقتصادية، فما هي الاسباب التي ادت الى ظهور تلك الازمات؟، وما الاجراءات التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة الامريكية لمعالجة تلك الازمات؟.

اختيرت مدة البحث ١٨٥٧-١٨٧٩، لاعتبارات اهمها : ان ازمة عام ١٨٥٧ عدت اول زمة مالية انتشرت بسرعة في جميع الولايات الامريكية، واصبح الاقتصاد

العالمي أكثر ترابطاً في خمسينيات القرن التاسع عشر، مما جعل ازمة عام ١٨٥٧، أول ازمة مالية اقتصادية عالمية، وانتهى البحث عام ١٨٧٩، لاعتبار ان ذلك العام تم معالجة ازمة عام ١٨٧٣.

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، إذ تناول المبحث الاول الازمات المالية الممهدة لازمة عام ١٨٥٧، لا سيما ازمة عام ١٨١٩، وعام ١٨٣٧، وما تركته من اثار سلبية على الاقتصاد الامريكي، وتطرق المبحث الثاني الى ازمة عام ١٨٥٧ وما اثاره من ذعر داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية، بينما تناول المبحث الثالث ازمة عام ١٨٧٣ وما ترتب عليها من اثار اقتصادية سيئة، وما نتج عنها من قرارات الادارة الامريكية لمعالجة تلك الازمة.

المبحث الأَوَّل

الأزمة المالية والازمات الممهدة لأزمة عام ١٨٥٧

الازمة المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي، وهي مؤشر على هشاشة وسوء اداء النظام المالي لهذا البلد او ذاك، وان معظم التعاريف تركز على كونها اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً ومفاجئ في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية، ومؤشرات أدائها وتعبر عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية مثل حجم الصادرات، واسعار الاسهم والسندات، وقيمة القروض والودائع المصرفية واسعار الصرف، ويمتد آثار ذلك كله الى القطاعات الاخرى فالأزمة تدل على الاختلال او الاضطراب في لحظة او فترة زمنية تضرب المؤسسات المالية فتسبب خللاً في دورتها الاقتصادية(١).

ان اسباب الازمات المالية الامريكية بشكل عام، هو ان جميع المودعين يشعرون فجأة بالقلق حول توفر الملائة المالية، والسيولة في المصارف فيقرروا الاحتفاظ بالمال بدلا من ايداعه، وتعرف الملائة المالية بانها العلاقة بين الاصول المالية والديون، وان المصرف المفلس هو التي تكون ديونه اعلى من اصوله المالية، وتعرف السيولة النقدية بانها سهولة تحويل الاصول المالية الى اموال بدون خسارة في

القيمة، وان الاصول السائلة تكون قريبة من النقود ولديها اسواق من التي يمكن بيعها فيها بسرعة(٢).

ولمعنويات سوق الاوراق المالية تأثير على المصارف والمودعين على حد سواء سلبا وايجابا، كما ان اكتناز الاموال بكميات كبيرة ليس من قبل الافراد فحسب بل وفي المصارف، ورفض جزئي من قبل المصارف لدفع النقود، ومن الاسباب المهمة للازمات الاقتصادية الامريكية هو التحسن التدريجي في الامور المالية مما يؤدي الى استنزاف العملة عن طريق الدفع بالمسكوكات الذهبية، ناهيك عن جشع الرأسماليين في تحقيق ارباح هائلة في فترات قصيرة عن طريق المضاربة مما يفضي الى ازمات مالية متكررة (٣).

شهدت الولايات المتحدة الامريكية أول ازمة اقتصادية عام ١٨١٩، اذ ان **حرب عام ١٨١٢**(٤)، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، قد حدثت على نطاق واسع، بسبب العديد من القضايا المتعلقة بين البلدين التي تعود الى فترة الحروب الثورية الامريكية، مثل القيود المفروضة على التجارة من قبل بريطانيا، او الدعم البريطاني للقبائل الهندية داخل الولايات المتحدة الامريكية، وخلال حرب عام ١٨١٢ لم يكن هنالك مصرف وطني فاعل ومؤثر في الولايات المتحدة الامريكية، اذ ابطل العمل في المصرف الاول عام ١٨١١، وفي ظل غياب المصرف الوطني، فإنَّ الاموال التي صرفت على الحرب قد تم اقتراضها من المصارف الخاصة الموجودة آنذاك، اذ كانت تلك المصارف تصدر عملاتها الخاصة، وحسب التعليمات والقواعد التي تصدرها هي بنفسها دون تدخل الدولة، وزيادة القرض الحكومي ادى الى زيادة انتشار العملة الصادرة من تلك المصارف دون قيد او شرط، وعند انتهاء الحرب كانت هنالك حاجة وضرورة ملحة الى تأسيس مصرف وطني حكومي يهدف تقديم القروض الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية سواء في اوقات الازمات او الحروب(٥).

وامام تلك الحاجة وافق الكونغرس على احياء البنك الوطني في عام ١٨١٦، الذي عرف بالبنك الوطني الثاني، وتم تجديد مهمته لمدة عشرين سنة، وكان على غرار البنك الاول من حيث النظم والوظائف، واختلف في زيادة رأس ماله كما سمح له بتكوين فروع في الولايات الامريكية(٦).

توسع المصرف الثاني في الولايات المتحدة الامريكية في توفير وتجهيز الاموال، لا سيما بعد اصدار حوالي (٢,١٩) مليون دولار على شكل عملة ورقية، وفي الوقت نفسه كان للبنك لديه عملة مسكوكة بحدود (٢،٥) مليون دولار كدعم واسناد للعملة الورقية، وعُدَّ ذلك السلوك التوسعي ارتباط بتأسيس العديد من المصارف في الولايات المتحدة الامريكية، بحيث ارتفع العدد من (٢٣٢) مصرفا عام ١٨١٦ الى (٣٣٧) مصرفا عام ١٨١٨، وارتفعت الاموال المجهزة في البلاد الى نحو (٧٠) مليون دولار في نهاية ١٨١٦، والى (٩٥) مليون دولار في عام ١٨١٨، وان توسع انتشار العملة في المصرف الوطني وفر فرصة للمصارف الاهلية الى توسيع اعتماداتها، وبذلك فقدَ المصرف الوطني الهدف الاساسي لتأسيسه، إذ تأسس من اجل تحديد قوة الموازنة في اوقات الازمات والحروب، وبشكل خاص للعملات الورقية للمصارف الخاصة (الأهلية) ولكن في حقيقة الحال، ان المصارف استمرت ليس فقط في التوسع والانتشار فحسب، بل كذلك في اصدار العملات الورقية بدون التزامات وتحرير الديون على المسكوكات النقدية، وهذه الحالة قد ادت الى التضخم، كما ان الآثار التي اعقبت حرب عام ١٨١٢ ادت الى ارتفاع اسعار كافة السلع والمواد الضرورية في البلاد، تزامنا مع زيادة طبع الاوراق المالية التي بدأت تفقد قيمها، مما أثر ذلك على التجارة، إذ ارتفعت الواردات الكلية من (٥،٣) مليون دولار عام ١٨١١ الى (١١٣) مليون دولار عام ١٨١٥، والى (١٤٧) مليون دولار عام ١٨١٦، ومع الصادرات الواردة من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية، التي بلغت وحدها (٤٢) مليون دولار عام ١٨١٦، هذا الى جانب زيادة الاستثمارات في العقارات ومشاريع اصلاح الاراضي والمزارع التي ازدادت بشكل كبير خلال هذه الفترة(٧).

نتيجة لذلك قام مضاربو الارض بأخذ القروض الكبيرة من البنوك المركزية لاستعمالها في شراء الاراضي مما ادى الى زيادة الطلب على الارض(٨).

ادت تلك الطريقة الى بيع الاراضي التابعة للدولة بمبالغ تراوحت ما بين (٢-٤) ملايين دولار سنويا وصولاً الى ذروتها، إذ بلغ مجموع بيع اراضي الدولة الى (١٣،٦) مليون دولار عام ١٨١٨، وفي صيف عام ١٨١٨ كان مصرف الولايات المتحدة الامريكية يكافح من اجل المحافظة على دفوعات المسكوكات النقدية، مما

ادى الى فقدان الثقة بالنظام المصرفي، وتفاقم الوضع عندما طلب المصرف الوطني استحصال ديون الحكومة الاتحادية وذلك لشراء ولاية **لويزيانا Lowiscana**[٩]، وهي ضمن الديون الخارجية التي كانت تدفع نقدا، مما ادى الى نتائج سلبية انعكست على الوضع المالي والاقتصادي بانكماش الوضع الاقتصادي وتقليص الاعتمادات، وتم ارسال التوجيهات الى كافة فروع المصارف ان يطلبوا من مصارف الولايات استرداد موازين وارصدة ثقيلة، ان سياسة الانكماش المالي اجبرت المصارف ان تقلص قروضها وانخفض المتداول من (٦٨) مليون دولار ١٨١٦ الى (٤٥) مليون دولار عام ١٨٢٠، مما ادى الى حالة ذعر بين الامريكيين[١٠]، اذ طالبت بنوك الولايات بدفع ديونها بالعملة الذهبية او الفضية وبالتالي فقد ضيقت هذه البنوك الخناق على مدينيها ولهذا ظهرت ازمة مالية لان المدينين بدأوا يبيعون ملكيتهم لتدبير النقد وكانت النتيجة ان افلس الكثير منهم[١١].

اذ ان الطلب المتزايد على السيولة النقدية يتبعها هبوط حاد في اسعار السلع والبضائع والاراضي واسعار الايجارات وهبوط حاد في مبيعات الاراضي التابعة للدولة وزيادة معدل الفائدة بسبب قلة التمويل وندرة القروض وطبقا لذلك فان ارباب المعامل ومسؤولي الصناعات كانوا يعانون من الهبوط في الاسعار للمنتوجات التي يصنعونها وانتقل الانكماش الى هبوط شديد في التشغيل في محصول القطن، والصناعات الصوفية، والحديد، واستمرت عملية تصفية الديون والانكماش النقدي لغاية عام ١٨٢١ عندما ظهرت بعض الآمال للانتعاش وتعافي الاقتصاد الامريكي[١٢].

شهدت الولايات المتحدة الامريكية ازمة اقتصادية اخرى عام ١٨٣٧، ويمكن اعادة اسباب تلك الازمة الى التضخم المالي الواسع للنقد ابتداء من عام ١٨٣٠، وزاد الامر سوء ازالة الودائع الاتحادية من قبل الرئيس **اندرو جاكسون Andrew Jackson**[١٣] من مصرف الولايات المتحدة عام ١٨٣٣، ورجح بعض الاقتصاديين ان سبب التضخم هو الاحتياطي القليل في المصارف، وتدفق الفضة المكسيكية، اذ ان مقابل كل دولار فضة مكسيكية يقوم المصرف بإصدار (٥) دولارات امريكية جديدة سواء الى التجار او اصحاب المصانع او المعامل[١٤]، كما ان قيام الرئيس جاكسون بإغلاق البنك الوطني قبل ان ينهي مدته عام ١٨٣٦، وسحب ايداعاته ووضعها في

بنوك مختارة في الولايات، وعدم وجود بنك مركزي يراقب طبع العملة وتنظيم عملية السائل منها، وجدت البنوك في الولايات نفسها حرة في استلام السياسة التي تريدها، وبزيادة سيولة العملة نتيجة ايداعات الحكومة الفدرالية اصبحت تلك البنوك سخية في عملية القروض، وان ذلك السخاء ادى الى حجة شراء الاراضي، وزيادة الطلب على الشراء رفع اسعارها اضعافاً خلال اعوام ١٨٣٤-١٨٣٦، واصبح مضاربو الارض يقرضون النقود بسهولة لعملية شراء الارض، وقام جاكسون بتوزيع عوائد الحكومة على الولايات، ما ادى الى زيادة التضخم المالي(١٥).

تسبب الاقتصاد المتدهور في أوائل عام ١٨٣٧ إلى ذعر المستثمرين، وتبع ذلك تهافت على سحب الودائع من البنوك، إذ وصل التهافت على سحب الودائع إلى ذروته في ١٠ ايار ١٨٣٧، عندما نفد الذهب والفضة من البنوك في مدينة نيويورك، علقت البنوك على الفور مدفوعات النقد، ولم تعد تسترد الأوراق التجارية بالنقد بالقيمة الاسمية الكاملة، تلا ذلك انهيار اقتصادي كبير، وعلى الرغم من التعافي القصير في عام ١٨٣٨، استمر الركود لمدة سبع سنوات تقريبًا، انهار أكثر من ٤٠٪ من جميع البنوك، وأغلقت الشركات، وانخفضت الأسعار، وكان هناك بطالة جماعية من عام ١٨٣٧ إلى عام ١٨٤٤، كان الانكماش في الأجور والأسعار واسع النطاق، وهذا بدوره تسبب بفشل المئات من الشركات الصغيرة والمزارعين الذين اعتمدوا على تلك المؤسسات والبنوك للحصول على الدعم المالي(١٦)، مما ادى الى فشل اكثر من (٢٠٠) مهنة اذ خسرت ما يعادل (١٠٠) مليون دولار واغلق ما بين ٣٤٣-٨٥٠ مصرف، وبتعبير آخر فشلت ٦٢٪ من المصارف(١٧).

ولمواجهة تلك الازمة المالية، طبق الرئيس الامريكي **فان بيورن Martin Van Buren**(١٨) سياسة العصر بالقول: " **الحكومة لا تستطيع ان تعمل الكثير في مثل هذه الازمة**"، وحتى تخفف الوطأة، قام بمنع توزيع الفائض من الخزانة على الولايات، كما امر بطبع عشرة ملايين دولار للخزانة الاتحادية لمقابلة المصاريف، وكانت وجهة نظر الديمقراطيين هي ابقاء العوائد التي يجمعها أي قسم حكومي فيه بدلا من ان توضع في بنك رئيسي، بمعنى انهم عارضوا وجود بنك وطني او وجود بنوك في الولايات، اما وجهة نظر اتباع حزب الوجز تميل الى جعل بنوك الولايات

مكاناً لإيداع الودائع الحكومية، وهكذا فشل الطرفان في ايجاد حل للازمة، ولذلك طالبت فئة من الديمقراطيين الذين يعارضون فكرة البنوك والاستيدان او العملة الورقية، وطالبوا باستعمال الذهب او الفضة فقط كاحتياطي، وقد وظهرت هذه الفئة في غرب ولاية نيويورك، وتحت تأثير هؤلاء استطاع الكونغرس ان يسن قانون الخزانة المستقلة عام ١٨٤٠ وهكذا تخلت الحكومة عن مسؤوليتها في مراقبة نظام وطني للعملة(١٩).

المبحث الثاني

الازمة المالية لعام ١٨٥٧

بعد انهيار الاسواق المالية البريطانية عام ١٨٤٧ والثورات التي اجتاحت أوربا عام ١٨٤٨، زادت الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية يتقدمها اصحاب الثروات الذين اسهموا في دفع عجلة الاقتصاد الامريكي، اذ كانت الولايات المتحدة تنعم بازدهار اقتصادي، ويعود الفضل في ذلك الى المقدار الكبير من الذهب المستخرج من كاليفورنيا عام ١٨٤٨، اذ اثر اكتشافه على ارتفاع اجور العمال وانخفاض الاسعار، وبدأت حركة بيع وشراء الاوراق المالية بهدف تحقيق ارباح سريعة في المدى القصير عن طريق فروقات الاسعار او ما يسمى بالمضاربة التي سبقت ازمة ١٨٥٧، فقد انخفض حجم الارباح وزادت اسعار الفائدة(٢٠).

شهدت نهاية الاربعينيات وأوائل خمسينيات القرن التاسع عشر ازدهارًا اقتصاديًا كبيرًا في الولايات المتحدة، مدفوعًا بكمية كبيرة من الذهب المستخرج في حمى الذهب في كاليفورنيا، والتي أدت إلى توسيع المعروض النقدي بشكل كبير، وبحلول النصف الثاني من خمسينيات القرن التاسع عشر، بدأت كمية الذهب المستخرج في الانخفاض، مما تسبب في حذر المصرفيين والمستثمرين الغربيين، وأصبحت البنوك حذرة في قروضها في شرق الولايات المتحدة، حتى ان بعضها ورفض قبول العملات الورقية الصادرة عن البنوك الغربية(٢١)، واسهمت التجارة الخارجية في الازمة التي تمثلت بالزيادة الكبيرة والسريعة للصادرات الامريكية من العملة المعدنية والسبائك من اجل دفع ثمن الكماليات المستوردة، فقد كان الناس يشترون اللوازم المنزلية بما يتجاوز

مواردهم، وتضاعف متوسط الاستهلاك من نحو (١٥٠) مليون دولار ارتفع الى (٣٠٠) مليون دولار، وذلك بسبب انخفاض قيمة الذهب القادم من كاليفورنيا واستراليا، وقد ادى انخفاض الذهب الى نمو القدرة الشرائية رافقه نمو هائل في الصناعات المحلية فضلا عن اطراد النمو السكاني(٢٢).

حصلت حالة الذعر والهلع في الثاني والعشرون من آب ١٨٥٧، بعد ان قامت المصارف بتعليق نشاطاتها، وكان السبب الحقيقي للذعر هو افلاس المضاربين في السوق من الصيرفيين ورجال الاعمال والسماسرة، اذ قاموا بإعارة اموالا طائلة من البنوك الشرقية لتمويل المشاريع والتعاملات التجارية، وقد ربط بعض الاقتصاديين اسباب الازمة بالرهون العقارية، إذ كان الانحطاط والهبوط الحاد في ثروات خطوط السكك الحديدية الغربية، وكذلك الهبوط في قيم الاراضي في المناطق الغربية مع التركيز على مخاطر وضع الاحتياطي المرهق في مدينة نيويورك والمصارف ضمن هذه النشاطات، ان معظم المطبوعات والمنشورات الخاصة بأزمة عام ١٨٥٧ تركز كثيرا على فشل شركة الائتمان للتأمين على الحياة اوهايو Ohio Life Insurance and Trust Company الاشارة الاولية للازمة، حيث وصف الخبراء الاقتصاديون شركة اوهايو على انها مصرف رئيسي وكبير في الظل، وهو وسيلة لربط الامور المالية في المناطق الشرقية من البلاد، والتطور الاقتصادي في المنطقة الغربية، ويعزوا المحللين الاقتصاديين الازمة الى اجراءات وفعاليات شركة اوهايو الخاطئة خلال تلك الفترة، إذ كان هناك أوجه شبه الرهون والعقارات والممتلكات واصدار اوراق مالية مختلفة وبكثرة خلال الفترة التي سبقت الازمة، والممارسات الخاطئة في السندات المالية ومن ضمنها عدم توثيق القروض الخاصة بالرهون العقارية ورهون الممتلكات، مع التزامات دفع الفوائد بالآجل، والافصاح الخاطئ والمظل للمستثمرين والاموال والسندات المالية الرئيسية(٢٣)، ثم جاءت بعد ذلك أزمة شركة اوهايو للتأمين على الحياة التي كانت في الواقع احدى أهم عملاء مصارف نيويورك وكانت الشركة تعمل ايضا في مضاربات السكك الحديدية، مما اضطر هذه الشركة الى تقديم قروض للمضاربين في

سوق الاسهم، فضلا عن تعرضها لعملية اختلاس كبيرة قام بها امين الصندوق الشركة، وقد بلغت خسائرها جراء ذلك ٥ مليون دولار[٢٤].

أعلن رئيس فرع نيويورك لشركة اوهايو لعملائه في يوم الاثنين ٢٤ آب ١٨٥٧، ان الشركة علقت اعمالها واوقفت مدفوعاتها، وكان رأس مال الشركة يقدر(٢٥) مليون دولار، وكان مقر هذه الشركة في مدينة سينسيناتي Cincinnati في ولاية اوهايو، ولهذه الشركة فروع في نيويورك استوعبت الكثير من الاموال، وتمتلك حيازات كبيرة من الرهن العقاري وكانت بمثابة حلقة الوصل بين بنوك الاستثمار الأخرى في أوهايو[٢٥]، وان عدم فصل الادارة جعل الازمة تنعكس على تلك الفرع، وقامت المصارف بتخفيض قروضها الى نحو (١٠) مليون دولار بعد اسبوع من بداية الازمة، وقلصت التزامات الودائع ما يقارب من (١٣) مليون دولار، وقد تضرر الانتاج الصناعي من جراء اضطراب اسواق المال، وتضررت ايضا الصناعات التحويلية، واغلقت العديد من المصانع ابوابها في الولايات الشرقية والوسطى، فضلا عن ذلك فإن قطاع النقل قد تضرر ايضا في الازمة الامر الذي تسبب بانخفاض امدادات الطحين عن العديد من المدن والقرى[٢٦].

ازدادت الاوضاع سوءً عندما غرقت سفينة سنترال أميركاCentral America قبالة سواحل كارولينا الشماليةNorth Carolina في الثاني عشر من ايلول عام ١٨٥٧ وغرق اكثر من ٤٠٠ مسافر كانوا على متنها، وكانت محملة بكميات كبيرة من الذهب، والتي اكتسبت تلك السفينة لقب" **سفينة الذهب**"، وقد تسبب ذلك بقلق كبير بين الاوساط المالية، وقد هزت هذه الخسارة الهائلة ثقة الجمهور في الاقتصاد وساهمت في ذعر عام ١٨٥٧[٢٧].

سادت حالة الفوضى والارتباك للمصارف في ولايات بنسلفانياPennsylvania، وفيرجينياVirginia، وميريلاندMaryland، وعقد مديرو مصارف نيويورك الى اجتماعهم في يوم ٢٨ ايلول ١٨٥٧، إذ اعلنوا من خلاله ان مصارفهم في مأمن، وان تلك المصارف باستطاعتها تقديم المساعدة ومن اجل تجاوز تلك المرحلة اعلنوا عن رفع احتياطاتهم من الموجودات النقدية الى نحو ١٦٪، لكن الواقع كان يشير عكس ذلك تماما، اذ ان حجم التبادلات في تموز وصل الى (٧٢٨)

مليون دولار، انخفض في آب (٦٦٨) مليون دولار وفي ايلول انخفض الى (٤٨٢) مليون دولار، وقد دلت هذه البيانات ان حالة المصارف في مدينة نيويورك وصلت الى الشلل التام[٢٨].

قامت مصارف فيلادلفيا Philadelphia وبالتيمور Baltimore بتعليق اعمالها في حين واصلت المصارف في نيويورك وبوسطن Boston اتخاذ الاجراءات والتدابير من اجل الحد من تفاقم الوضع، وفي ١٠ تشرين الاول ١٨٥٧ علقت شركة ايري للسكك الحديدية اعمالها وحالت ممتلكاتها لمصلحة الدائنين، وفي (١٣) تشرين الاول اضطر (١٨) مصرفا في نيويورك الى تعليق مدفوعاتها، وفي اليوم نفسه علقت (١٦) مصرفا في بوسطن اعمالها، وحذت حذوها مصارف نيوانكلند New England town، وفي غضون ايام قليلة شملت الازمة جميع الولايات في الشمال وبعض ولايات الجنوب، اما سبب التأثر القليل في الجنوب فيعود الى ان المصارف في الجنوب تستند الى دعامة قوية تمثلت بارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية[٢٩].

إن نظرت الرئيس الامريكي جيمس بوكانان James Buchanan[٣٠]، إلى الازمة المالية بقوله: "**من الواضح ان الكوارث الاقتصادية والمالية التي حصلت لنا قد نتجت من تفاقم النظام المالي وزيادة اصدار الاوراق المالية والاعتمادات المصرفية**"[٣١].

بدأت الازمة بالاستقرار والاقتصاد بالثبات في نهاية عام ١٨٥٩، بعد اعلان الرئيس جيمس بيوكانان ان نظام العملة الورقية كان هو سبب الرئيسي للازمة، إذ قرر سحب جميع الاوراق النقدية دون فئة العشرون دولار، ووجه بفصل المصارف الحكومية عن المصارف الأهلية، واجبرهم ان يحذوا حذو المصارف الاتحادية، واراد خفض التعامل بالنقود الورقية لصالح النقود المعدنية مما يقلل نسبة التضخم، وطلب الرئيس بيوكانان من المصارف ان تتبع الحكومة الاتحادية خاصة في مجال نظام الخزينة المستقلة، وينتج ذلك النظام للحكومة الاتحادية ان تجاري الدفع بالنقد المعدني الذي يساعد على ازالة بعض التوتر المالي الذي خلفه اغلاق المصارف، وكشف الرئيس بيوكانان عن استراتيجية جديدة (الاصلاح وليس الاعانة)، وعبر عن ذلك بالقول ان الحكومة كانت تتعاطف مع المواطن ولكنها لم تستطع ان تعمل أي شيء لرفع معاناته،

ولتلافي الازمات المالية القادمة، شجع الرئيس بيوكانان الكونغرس الامريكي الى تشريع قانون يخوله مصادرة اجازة أي مصرف يعلق الدفع بالنقد المعدني، وطلب من المصارف ان تحتفظ بدولار معدني واحد لكل ثلاث دولات ورقية[٣٢].

المبحث الثالث

أزمة ١٨٧٣

في الواقع تأتي احدى مشاكل نظام الاقتصاد الحر من تشتت اتخاذ القرار فيه، ففي ظل وجود افراد وشركات خاصة تتصرف بناء على ما تعتقد انه افضل ما يحقق المصلحة يكون من الصعب معرفة ما يجري بوجه عام، وفي عام ١٨٧٣ كان التحدي كبيرا اذ تجاوزت كفاءة الانتاج الطلب الفعلي، وهذا ما يحدث عندما تكون مقادير السلع اكثر من عدد الناس الذين يرغبون في شرائها وخلال ما يمكن ان نسميها مرحلة مراهقة الرأسمالية، وكان الناس يسمون مثل تلك الازمات سقطات أي ان هذه الكلمة توحي بأن الامور ستعدل نفسها وتعود الى نصابها سريعا، لكن هذا لم يحدث في ازمة ١٨٧٣ فقد اسفر انهيار الاسواق المالية في فيينا وفشل احدى البنوك الكبرى في نيويورك عن بداية عقدين من عدم الاستقرار الاقتصادي[٣٣].

رجع بعض الباحثين اسباب النكبة الازمة الاقتصادية الى ادارة الرئيس الامريكي يوليسيس غرانت Uysses Crant[٣٤]، اذ يعدونه بانه رجل عسكري من الطراز الاول، ولكنه لا يملك كفاية سياسية تؤهله لإشغال منصب الرئيس، اذ عجز الرئيس كرانت عن الحكم وتخلى عن سلطته للكونغرس، الذي اصبح ميدانا مضطربا لمركز القوى واصحاب المصالح الخاصة، فدفع ارباب المال والاعمال بقانون زيادة الرسوم الجمركية حتى اقره الكونغرس في سنة ١٨٧٠ بفضل ما قدموه من اموال لأنصارهم في مجلس الشيوخ، حتى وصفت ان واشنطن غاصت في مستنقع فساد لم يسبق له مثيل في التاريخ الامريكي، وكان الذي القلق أثار يوم الجمعة الاسود الموافق ٢٤ ايلول ١٨٦٩ **(فضيحة التآمر على الذهب)** مثالا بارزا للرأسمالية في تحقيق مصالحها على حساب الشعب الامريكي[٣٥].

كما كان لحريق شيكاغو الذي اندلع يومي الثامن والتاسع من تشرين الاول عام ١٨٧١، اثر مهم في الأزمة اذ تسبب في تشريد حوالي (٠٠٠,١٠٠) شخص من

منازلهم، وقتل ما يزيد عن (٢,٥٠٠) شخص، فضلا عن تسببه بخسائر مادية بلغت مائتي مليون دولار، ثم تلاه انفلونزا الخيول الذي حدث عام ١٨٧٢، اذ كانت تبعاته واسعة النطاق على الاقتصاد الامريكي، وطالت قطاع النقل برمته، وتوقفت صناعة السكك الحديد، لان امدادات الفحم والخشب كانت تعتمد اعتمادا كليا على الخيول في ايصالها، كما ان السفن بقية محملة دون ان يتم تفريغها وتوقف توصيل السلع الاساسية والضرورية وكان لهذا المرض تأثير واضح على الاقتصاد الامريكي[٣٦].

كان النظام النقدي والمالي للولايات المتحدة قائماً على اساس معدن الفضة، بخلاف النظام الاوربي والانكليزي بصورة خاصة الذي كان قائما على اساس الذهب، ويعود الامر لأسباب طبيعية محضة ذلك ان الولايات المتحدة كانت تملك مقاديرا كبيرة من الفضة والقليل من الذهب، والعكس بالعكس بالنسبة لاوربا وبريطانيا[٣٧]، إذ قامت المانيا بعد عام ١٨٧١ بالتخلي عن سك عملتها بالفضة وشهد الاقتصاد الالماني نموا مفرطا في شتى المجالات الاقتصادية والتي تلت **توحيد المانيا ١٨٧١**[٣٨] ، اذ ادى نزوح الرأسمال الالماني الى مشاريع الاعمار الى تشجيع المضاربة في البورصات ولا سيما في مجال السكك الحديدية والمصانع والارصفة والموانئ وانخفاض الطلب على الفضة دوليا فقد انهارت كل من بورصات برلين والبورصة النمساوية في فيينا، بسبب التلاعبات المالية الكثيرة الامر الذي تسبب في نقص الاموال المتوافرة لإقراض الشركات لتعلن بداية اسوء انهيار مالي في اوربا آنذاك، ونتج قرار المانيا ترك بالتخلي عن العملة الفضية وانهيار بورصتي برلين وفيينا الى آثار كارثية على الاقتصاد الامريكي، إذ تسبب القرار في انخفاض الطلب على الفضة، وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق العالمية، ولما كانت الولايات المتحدة اكبر منتج للفضة في العالم من مناجم التعدين التي تمول الاستثمارات الغربية، حيث واجهت انخفاضًا حادًا في الطلب على الفضة الى جانب انخفاض قيمة العملة الرسمية للولايات المتحدة الامريكية الامر الذي اضر كثيرا بمصالحها الصناعية والزراعية على حدٍ سواء[٣٩].

سعت ادارة الرئيس غرانت في اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك تأثير الازمة على الاقتصاد الامريكي، ومواجهة انخفاض قيمة العملة الامريكية، فتقدم نواب الحزب الجمهوري في الكونغرس في الثاني عشر من شباط عام ١٨٧٣ بمشروع قانون يفضي

بالتخلي عن سك العملة الفضية والعودة الى اصدار العملة على وفق قاعدة الذهب، وصادق عليه الرئيس غرانت على الفور ليصبح قانونا نافذا(٤٠).

لكن التساؤل هنا هل القرار امريكيا بحت؟ او كان بتدخل من مرابون عالميون للسيطرة على الاقتصاد الامريكي؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد من الاشارة الى اعتماد الولايات المتحدة على قاعدة الفضة يؤدي بطبيعة الحال الى حفاظ الولايات المتحدة على استقلالها المالي دون ان تتأثر بالتقلبات النقدية الاوربية او العالمية فتظل في نجوة من تحكم المرابين العالميين بالاقتصاد الامريكي ولذلك بدأ المرابين الاقتصاديين على تغيير الاوضاع وعلى رأسهم عائلة روتشيلدRothschild family (٤١).

اوفد اصحاب المصارف الاوربيون ارنست سيدErnest Seyd (٤٢)، مندوبا عنهم الى امريكا، ووضعوا تحت تصرفه نصف مليون دولار لاستخدامه في شراء ضمائر الشخصيات الرئيسية في الهيئات التشريعية الامريكية، واعطى اصحاب المصارف التعليمات لعملائهم عام ١٨٧٣ لاقتراح قانون اصلاح العملة المعدنية، فما كان من هذه الهيئات التشريعية الا اقرار قانون بالتخلي عن سك العملة الفضية آنفة الذكر (٤٣).

وعملت خلايا المؤامرة من ناحية اخرى في ايصال ارنست الى المستشار النقدي للجنة المالية في الحكومة الامريكية(٤٤).

كانت بداية الازمة وآثارها عندما اغلقت شركة ائتمان بروكلين Brooklyn ابوابها في تموز ١٨٧٣ ولم تجد أي مشاكل، وقد قدمت هذه الشركة سلف لشركة حديد نيوهافن وويليمانتك New Haven and Willimantic ولكن الظروف المالية الغير مستقرة لشركات السكك الحديدية ادت الى سحب قروض خاصة من المصارف الخاصة (دور المضاربة) مما جعل تلك المصارف معرضة لازمة سيولة، وكان سبب تلك المحاولات المتهورة هو مد خطوط السكك الحديدية لتصل الى المقاطعات الغربية، وفي ٨ ايلول انهارت شركة الحراسات والمخازن نايمكس The mercantile، وتبعتها انهيار شركة كينون كوكس اند كو Kenyoncox and co في ١٣ ايلول وكانت لدى شركة نايمكس سندات تمويل بالآجل من شركات سكك ميزوري وكنساس وتكساس ولم

تتمكن من تسديد الفوائد، اما الشركة الثانية كينون كوكس فقد وقعت على شيك بمليون دولار امريكي لتجهيز الورق لشركة سكك حديد جنوب كندا Canada Southern، والتي انهارت في ١٥ أيلول، لكن الصدمة التي لفتت الانتباه المحلي والعالمي هو انهيار شركة جاي كوك Jay Cook and co في ١٨ أيلول ١٨٧٣[٤٥].

اذ كان جاي كوك احد اهم المستثمرين في خطوط السكك الحديدية من خلال مؤسسة فيلادلفيا المصرفية[٤٦]، فقد اقرض هذا الفرع ١٥ مليون دولار لشركة سكك حديد شمال المحيط الهادئ Northern Pacific على اعمال التشييد، وقد فشل المصرف الوطني الاول في فيلادلفيا والذي تملكه الشركة مع شركة EC كلارك، والمصرف الوطني الاول في واشنطن العاصمة الذي تملكه مؤسسة كوك بخسارة رؤوس الاموال البالغة مليونين ونصف المليون دولار، وعلى الرغم من ان هذه الازمة لم تكن الاولى فقد ادى انتشار الاخبار حول اغلاق المصارف التابعة للشركة في العاصمة واشنطن وفي فيلادلفيا الى فوضى في وول ستريت والذي ادى الى تدهور اسعار الاسهم وموجة من الافلاس طالت اكثر من ٣٠ دارًا للمضاربة[٤٧].

كانت هناك ازدحامات خفيفة لسحب الايداعات في مصرفين في واشنطن هما Washington D. C. savings Bank، freed man، s Bank ولكنها اجبرت المصرفين على الاغلاق بعد اسبوع، وفي فيلادلفيا حدثت زحامات على مصرفي Fidelity Trost and Safely Deposit Bank، Union Banking co. وكان الازدحام كبير جدا ومستمرا حيث كانت الصفوف كبيرة بين المودعين الهائجين بانتظار ادوارهم لسحب ايداعاتهم مما ساهم في انتشار الشعور بعدم الثقة وكدليل على الاعداد الهائلة للمودعين استدعى الامر حضور الشرطة لفرض النظام[٤٨].

اقتصرت الأزمة على نيويورك وواشنطن، وفيلادلفيا في اول الامر، ثم انتقلت الازمة الى بيسبيرج في ولاية فيرجينيا في ٢٣ ايلول مما ادى الى تعليق مصارفها، ثم انتقل الى ريشموند في ولاية فيرجينيا في ٢٤ ايلول، وفي اوغستا في ولاية جورجيا في ٢٥ ايلول وفي ولاية شيكاغو في ٢٦ ايلول وفي ولاية ميمفس في ٢٥ ايلول[٤٩].

وهذا الجدول الذي يبين عدد المصارف التي علقت حسب المنطقة في ايلول ١٨٧٣[٥٠].

ت	المدينة	عدد المصارف
١.	نيويورك	٣٧
٢.	بنسلفانيا	٢٢
٣.	فيرجينيا	١٠
٤.	واشنطن	٢
٥.	جورجيا	٧
٦.	لاباما	
٧.	تينسي	
٨.	الغرب الاوسط	٨
٩.	الينوي	٤
١٠.	ويسكونسن	٧
١١.	ايوا	
١٢.	ميشيغان	
١٣.	مناطق اخرى	٤
١٤.	المجموع	١٠١

ومن بيانات التوزيع الجغرافي لحالات الاغلاق يتبين ان حالة الهلع على ثلاث مدن هي نيويورك وبنسلفانيا وفرجينيا والتي شكلت ٧٥٪ من حالات تعليق المصارف.

كشفت اول ازمة مصرفية بعد الحرب الاهلية ان اغلب مصارف البلاد لم تعاني من مشاكل مالية عدا بعض المصارف الصغيرة وشركات المضاربة، ولكن كان انعدام ثقة المودعين شعور عام ادى الى الهلع، كما ان ردة فعل المصارف المحلية كانت مشابهة لردة فعل المودعين عندما قامت بسحوبات كبيرة من ارصدتها في نيويورك وذلك لخوفها من عدم توافر ارصدتها في نيويورك مما جعل الاحتياطات تهبط الى مستويات خطيرة[٥١]، اذ ان مصارف نيويورك لم تملك احتياطات كافية قبل الازمة وكانت المصارف التابعة لشركة نيويورك للتسويات المصرفية تملك ٥٣،٢ مليون دولار فقط في اليوم الذي سبق الازمة وبما ان العملة المعدنية (الفضية) لم يتم تداولها فان

الاحتياطي المتداول كان يتكون من العملة القانونية فقط المدعومة من الذهب مما تسبب بانخفاض ١٣ مليون دولار في اسبوع واحد أي ما يعادل ٣٨٪[٥٢].

تركت الازمة آثار اقتصادية شديدة على الولايات المتحدة الامريكية تمثلت بانهيار البنوك وانخفاض الاجور وتسريح الالاف من العاملين، وزيادة نسبة البطالة وافلاس العديد من شركات السكك الحديدية، وشركات قطع الاخشاب، فضلا عن انخفاض حاد في قيمة العقارات وتوقف حركة القطارات في احيان كثيرة[٥٣].

وكان العنوان الرئيسي لهيرالد النيوركية في تشرين الثاني ١٨٧٣ (أزمة عمالية في بروكلين) وقامت الجريدة بنشر قائمة بالمشروعات والاعمال التي اضطرت الى التوقف والافلاس، واستمرت الازمة طول العقد وبحلول العام ١٨٧٤ لم يجد تسعون الف من العمال ومعظمهم من النساء مكانا ينامون فيه سوى مراكز الشرطة في نيويورك وكان يطلق على هؤلاء لقب (الدائرون) لانه لم يكن مسموح لهم بالمكوث سوى يوم او يومين داخل مركز الشرطة شهريا، وعمت مظاهرات العاطلين وانشأ العاطلون مجالس خاصة بهم، ونظمت النقابات التجارية اجتماعا كبيرا في معهد كوبر في نيويورك في اواخر عام ١٨٧٣ كما اشترك في التنظيم هذا القطاع الامريكي للمؤتمر الدولي الاول، وفي شيكاغو اتجه عشرون الف من العاطلين في مسيرة في الشوارع حتى بلغوا مبنى مجلس المدينة وطالبوا المسؤولين بان يوفروا خبزا للمحتاجين وملبسا للعرايا، وفي مدينة نيويورك اتجهت مسيرة كبرى في كانون الثاني ١٨٧٤ ليعبروا عن سخطهم وكذلك قامت اضرابات في ماساشويستس[٥٤].

لم تقتصر اثار الازمة على الجانب الاقتصادي فحسب بل تعدته الى الاثار السياسية الخطيرة التي تمثلت في تذمر المواطنين الامريكيين من سياسات الحزب الجمهوري وادارة الرئيس غرانت، إذ ادت سياسة الحزب الجمهوري المالية لا سيما قانون ١٨٧٣ الى تقليل حجم الاموال المتداولة في الاسواق الامريكية واقتصارها على الدولار المدعوم بالذهب فكان واقع الازمة دفعهم الى التخلي عن مساندة الحزب الجمهوري[٥٥].

ولمعالجة الازمة اصدر الكونغرس عدد من القرارات، ففي ١٤ نيسان ١٨٧٤ اقر قانون المناقصات المعروف باسم (قانون التضخم)، والذي يهدف الى زيادة امدادات

الولايات المتحدة المالية عبر اصدار البنك الوطني مبلغا جديدا من المال مقداره (٢٦٠) مليون دولار، ليصبح مجموع المبلغ المتداول (٣٨٢) مليون دولار، وعلى الرغم من اعتراض الرئيس غرانت على القانون بحجة ان من شأن هذا القانون ان يدمر ائتمان الامة، لكن الكونغرس بالاتفاق ما بين الجمهوريين والديمقراطيين قرر تمرير المشروع، فصادق عليه الرئيس ليصبح قانونا نافذا، كما اقر الكونغرس عام ١٨٧٤ جملة من التشريعات المالية لتدارك الازمة، منها قراره في ٢٢ تموز عام ١٨٧٤ قانون اصلاح مجموعة من الانشطة والوظائف المعمول بها في سك العملة، وقانون الاستئناف الذي أُقر في ١٤ كانون الاول ١٨٧٥، يقضي بالموافقة على اعادة العمل بنظام الذهب أي دعم العملة الورقية بقيمتها من الذهب وفي السابع عشر من نيسان ١٨٧٦ اصدر الكونغرس قرارا ينظم الاحكام الواردة بشأن اوجه القصور في مكتب سك العملة، فيما اقر الكونغرس في مطلع عام ١٨٧٧ احكام تزوير العملة الامريكية[٥٦].

ولم يتم علاج الازمة حتى عام ١٨٧٩ إذ اضطر الكونغرس على اصدار دفعة جديدة من العملة الفضية اوقفت هذه الازمة لفترة وجيزة[٥٧].

الخاتمة:

-كانت حالات الذعر المصرفي سمة متكررة في تاريخ المصارف في الولايات المتحدة الامريكية.

-ان الذعر المصرفي قد يكون محلياً أو إقليمياً أو وطنياً من حيث وقوعه الجغرافي، ولكن هذا لا يمنع من أن تمتد التأثيرات الاقتصادية إلى ما هو أبعد من الحدود المحلية أو الإقليمية.

-اختلفت حالات الذعر المصرفي المحددة من حيث أصولها ومدتها وعدد حالات هروب الودائع وانهيار البنوك وتكرارها وكان لكل منها طابعها الخاص الذي يميزها عن غيرها.

-ظهرت الازمات المالية في الولايات المتحدة الامريكية عدة مرات، وأصبحت تاريخًا مظلمًا ومأساة للاقتصاد العالمي، إذ اصبح الاقتصاد العالمي اكثر ارتباطاً.

-سادت أزمة نقص الأموال الصعبة لأن الواردات الأمريكية تجاوزت الصادرات، وفشلت مصادر الذهب والفضة البيروفية والمكسيكية في تجديد احتياطيات النقد.

قائمة المصادر

أ-العربية:

١. ابراهيم محمد سلمان، الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٥٤-١٨٧٦، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٢.

٢. ادريس نامس دحام الدوري، التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الاهلية ١٨٦٥-١٩١٤، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣.

٣. اموري د. رينكور، القياصرة القادمون، ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

٤. جويس ابلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة رحاب صلاح الدين، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.

٥. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، ٢٠١٠.

٦. مجدي كامل، ال روتشيلد، تجار الحروب والثورات وجني لثروات المال عندما يخلق دولة من العدم، دار الكتاب العربي، دمشق، د.ت.

٧. محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية حتى ١٨٧٧، جـ١، ط١، دار الثقافة الجديدة القاهرة.

٨. هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة من ١٤٩٢، ترجمة شعبان مكاوي، جـ١، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٩.

٩. وليام غاي كار، احجار على رقعة الشطرنج، ترجمة سعيد جزائري، طـ١، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٠.

ب-الانكليزية:

1. Moen Jon, panic of 1907, EH. Net Ehegclopedia edited be Robert whaples, August 15, 2001.

2. Myron T. Herrick, the panic of 1907 and some Lessons, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 31, Mar., 1908.
3. George Palmer PUTNAM, The World's Progress: a Dictionary of Dates. With Tabular Views of General History, and a Historical Chart, New York, 1851.
4. Peter Kostadihov, The panic of 1857 in the absence of a national Bank, Master thesis, Lund university, 2015.
5. Albert Bushnell Hart,The American Nation, a History: Thwaites, R. G. France in America, 1497-1763,New York, 1905.
6. Christine Zuchora-Walske, Andrew Jackson's Presidency,U.S.A,2007.
7. Lawrence K. Peterson, Confederate Combat Commander :The Remarkable Life of Brigadier General Alfred Jefferson Vaughan, Jr., University of Tennessee Press,2013.
8. BreAnn Rumsch, Martin Van Buren,U.S.A,2024.
9. Malcolm J. Rohrbough, Days of Gold: The California Gold Rush and the American Nation, University of California Press,1997.
10. Scott S. Greenberger, The Unexpected President: The Life and Times of Chester A. Arthur, Hachette Books,2017.
11. Thaddeus Stevens, The Selected Papers of Thaddeus Stevens, Volume 1: April 1865-August 1868,U.S.A,1997.
12. BreAnn Rumsch, Ulysses S. Grant, ABDO Publishing Company,USA,2009.
13. Wayne C. Thompson, Nordic, Central, and Southeastern Europe 2018-2019, Rowman & Littlefield Publishers,2018.
14. Claude Rowland Petty, Gold Rush Intellectual: The California of John S. Hittell, University of California, Berkeley,1952.
15. Elmus wicker, Banking panics of the Gilded Age, cambric Dge university press, 2000.

(١) عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، ٢٠١٠، ص٣.

(2) Moen Jon, panic of 1907, EH. Net Ehegclopedia edited be Robert whaples, August 15, 2001, P.1-2.

(3) Myron T. Herrick, the panic of 1907 and some Lessons, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 31, Mar., 1908, P.308.

(٤) حرب ١٨١٢: صراع نشب بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في ١٨ حزيران ١٨١٢ ، بسبب انتهاكات بريطانيا لحقوق الولايات المتحدة البحرية، وانتهت عندما صدق الكونغرس على معاهدة غنت في ١٧ شباط ١٨١٥.ينظر:

George Palmer PUTNAM, The World's Progress: a Dictionary of Dates. With Tabular Views of General History, and a Historical Chart, New York, 1851,P.588.

(5)Peter Kostadihov, The panic of 1857 in the absence of a national Bank, Master thesis, Lund University, 2015, P.61-17.

(٦) محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية حتى ١٨٧٧، جـ١، طـ١، دار الثقافة الجديدة القاهرة، ١٩٧٧، ص١٥٨.

(7)Peter Kostadinov, Op. Cit, P.17.

(٨) محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٩) كانت لويزيانا مستعمرة فرنسية حتى عام ١٧٦٢، عندما سيطرة عليها اسبانيا بعد هزيمة فرنسا من بريطانيا اعقاب حرب السنوات السبع، ثم قامت الولايات المتحدة بشراء لويزيانا عام ١٨٠٣. ينظر:

Albert Bushnell Hart,The American Nation, a History: Thwaites, R. G. France in America, 1497-1763,New York, 1905,P.281.

(10) Peter Kostadinov, OP.Cit,P.17.

(١١) محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص١٥٩.

(12) Peter kostadinov, OP.Cit,PP.17-18.

(١٣)اندرو جاكسون: ولد في ١٥ آذار ١٨٦٧ في منطقة اوكسهاوس في كارولينا الجنوبية، درس القانون وتولى منصب قاضي المحكمة العليا في ولاية تينيسي ١٧٩٨-١٨٠٤، وعضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي ١٨٢٣-١٨٢٥، والرئيس السابع للولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٨٢٩-١٨٣٧، توفي في ٨ حزيران ١٨٤٥. ينظر:

Christine Zuchora-Walske, Andrew Jackson's Presidency,U.S.A,2007.

(14) Peter kostadihov, Op. Cit, P.19.

(١٥) محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص١٨٢.

(16) Lawrence K. Peterson, Confederate Combat Commander: The Remarkable Life of Brigadier General Alfred Jefferson Vaughan, Jr., University of Tennessee Press,2013, P.5.

(17) Peter kostadihov, Op.Cit, P.20.

[١٨]فان بيورن: وُلِد فان بورين في كيندرهوك، نيويورك،في٥ كانون الاول ١٧٨٢ ، شغل منصب عضواً في مجلس شيوخ نيويورك ١٨١٣–١٨٢٨، ووزير خارجية الولايات المتحدة ١٨٢٩–١٨١٣، ونائباً للرئيس اندرو جاكسون ١٨٣٣–١٨٣٧، والرئيس الثامن للولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٨٣٧–١٨٤١، توفي سنة ١٨٦٢. للتفاصيل ينظر:

BreAnn Rumsch, Martin Van Buren,U.S.A,2024.

[١٩] محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص١٨٤.

[٢٠] ادريس نامس دحام الدوري، التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب الاهلية ١٨٦٥–١٩١٤، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص١.

[21]Malcolm J. Rohrbough, Days of Gold: The California Gold Rush and the American Nation, University of California Press,1997,P.3.

[٢٢] ادريس نامس دحام الدوري، المصدر السابق، ص٣.

[23] Peter Kostadinov, Op. Cit, P.22.

[24]Malcolm J. Rohrbough, Op.Cit,P.2.

[٢٥] ادريس نامس دحام، المصدر السابق، ص١٢–١٣.

[٢٦] ادريس نامس دحام، المصدر السابق، ص١٢–١٣.

[27]Scott S. Greenberger, The Unexpected President: The Life and Times of Chester A. Arthur, Hachette Books,2017.P.305.

[٢٨] ادريس نامس دحام، المصدر السابق، ص١٣.

[٢٩]ادريس نامس دحام، المصدر السابق، ص١٣–١٤.

[٣٠] جيمس بيوكانان: ولد في ٢٣ نيسان ١٧٩١ في بنسلفانيا، شغل منصب عضو مجلس النواب في الكونغرس الامريكي ١٨٢١–١٨٣١، سفيراً لبلاده في روسيا ١٨٣٢–١٨٣٣، وعضواً في مجلس الشيوخ الامريكي ١٨٣٤–١٨٤٥، ووزيراً للخارجية ١٨٤٥–١٨٤٩، والرئيس الخامس عشر للولايات المتحدة الامريكية ١٨٥٧–١٨٦١، توفي في حزيران ١٨٦٨. ينظر:

Thaddeus Stevens, The Selected Papers of Thaddeus Stevens, Volume 1: April 1865-August 1868,U.S.A,1997,P.17.

[31] Peter Kostadinov, Op. Cit, P. 25.

[32] http://en.wikipedia.org/wiki/panic of 1857.

[٣٣] جويس ابلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة رحاب صلاح الدين، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٦٠.

[٣٤] يوليسيس جرانت: ولد في ٢٧ نيسان ١٨٢٢ في اوهايو، خدم في الجيش الامريكي، اكمل دراسته في كلية ويست بوينت الحربية، تخرج منها عام ١٨٤٣، وشغل منصب وزير الحرب ١٨٦٨–١٨٧٦، والقائد العام للجيش الامريكي ١٨٦٤–١٨٦٩، والرئيس الثامن عشر

للولايات المتحدة الامريكية ١٨٦٩-١٨٧٧م، ، توفي في نيويورك في ٢٣ تموز ١٨٨٥، للتفاصيل ينظر:

BreAnn Rumsch, Ulysses S. Grant, ABDO Publishing Company,USA,2009.

(٣٥) اموري د. رينكور، القياصرة القادمون، ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٥٠-٢٥١.

(٣٦) ابراهيم محمد سلمان، الحزب الجمهوري ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٥٤-١٨٧٦، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٢، ص٢١٩.

(٣٧) وليام غاي كار، احجار على رقعة الشطرنج، ترجمة سعيد جزائري، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٠، ص١٤٧.

(٣٨) توحيد المانيا ١٨٧١: تأسست الدولة الألمانية في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١، في أعقاب ثلاث حروب ناجحة خاضتها دولة بروسيا في شمال ألمانيا، وفي غضون سبع سنوات، هُزمت الدنمارك وملكية هابسبورغ وفرنسا في صراعات قصيرة وحاسمة، بقيادة بروسيا، لتظهر المانيا قوة اقتصادية وعسكرية وسط اوربا.ينظر:

Wayne C. Thompson, Nordic, Central, and Southeastern Europe 2018-2019, Rowman & Littlefield Publishers,2018.P.207.

(٣٩) ابراهيم محمد سلمان، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٢١.

(٤١) وليام غاي كار، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٤٢)إرنست سيد (١٨٣٣-١٨٨١): مصرفي وخبير اقتصادي نقدي إنكليزي أمريكي من أصل ألماني، ولد في بروسيا، وهاجر إلى الولايات المتحدة في سن مبكرة، ثم عاد إلى أوروبا، أصبح مستشارًا لبنك إنجلترا وشارك في المناقشات النقدية والمصرفية في ذلك الوقت، كان أيضاً من أشد المؤيدين لنظام المعدنين، واستمر في تقديم تعليقات موسعة حول الإصلاح النقدي والمصرفي في بلدان أخرى، ويُنسب إليه الفضل بشكل خاص في قانون البنوك الألماني لعام ١٨٧٥. ينظر:

Claude Rowland Petty, Gold Rush Intellectual: The California of John S. Hittell, University of California, Berkeley,1952,P.114.

(٤٣) مجدي كامل، ال روتشيلد، تجار الحروب والثورات وجني لثروات المال عندما يخلق دولة من العدم، دار الكتاب العربي، دمشق، د.ت، ص١٦٣.

(٤٤) وليام غاي كار، المصدر السابق، ص١٤٨.

(45) Elmus wicker, Banking panics of the Gilded Age, Cambric Dge university press, 2000, p19-20.

(٤٦) ابراهيم محمد سلمان، المصدر السابق، ص٢٣١.

(47) Elmus wicker, Op.Cit. p.

(48) Ibid, P.20.

(49) Elmus wicker, Op.Cit, P.22-26.

(50) Ibid, P.19.

(51) Elmus wiker, Op.Cit, P.33.

(52) Ibid, P.30.

(٥٣) ابراهيم محمد سلمان، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٥٤) هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة من ١٤٩٢، ترجمة شعبان مكاوي، جـــ١، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٨١-٣٨٣.

(٥٥) ابراهيم محمد سلمان، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٥٦)ابراهيم محمد سلمان، المصدر السابق، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٥٧) وليام غاي كار، المصدر السابق، ص١٤٨.